الشاهين يسأل عن خطة تطوير شركة النقل العام

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالا إلى وزير المالية نايف الحجرف عن خطة الحكومة لتطوير عمل شركة النقل العام .ونص السؤال على ما يلي:

نظراً للدور الذي تؤديه وسائل النقل العام –الجماعي– في تخفيف الازدحام المروري، وتنويع خيارات التنقل أمام المواطنين والمقيمين والزائرين كل على حد سواء.

ونظراً لأن شركة النقل العام الكويتية المملوكة للدولة تحظى بتسهيلات إدارية ومالية حكومية، لتمكنها من تحقيق أدوارها الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وترتقي بقطاع النقل العام في الدولة، يرجى تزويدي بما يلي:

1 – ما خطة الحكومة –متمثلة بالهيئة العامة للاستثمار– لتطوير عمل شركة النقل العامة الكويتية؟

2 – كم يبلغ عدد أراضي الدولة الممنوحة بصفة إيجار أو غيرها لشركة النقل العام الكويتية؟ وكم يبلغ عدد المستغل منها فعلياً؟

3 – في سبتمبر 2008 أصدر مجلس الوزراء قراره رقم 887 / رابعاً بشأن اعتماد شركة النقل العام الكويتية كناقل وطني في مجال النقل البري للركاب، فهل تم تعميم وتطبيق القرار المشار إليه؟ في حال كانت الإجابة نعم يرجى تزويدي بما يفيد ذلك.

4 – كم يبلغ عدد خطوط النقل العاملة حالياً لشركة النقل العام الكويتية؟ وكم يبلغ عدد الباصات –الحافلات– العاملة حالياً لديها؟ وما خطط تطوير الأسطول

نواب يوصون الحكومة بتقديم تقرير للمجلس كل 6 أشهر حول قضايا الفساد

عبدالله الرومي

محمد الدلال

د.خليل أبل

أكد النائب رياض العدساني أنه وعدد من النواب سيتقدموا خلال الجلسة القادمة بتوصية للحكومة وهي كالتالي: إنّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِين»

برا بقسمنا وصونا لهذه الأمانة والتزاما بأداء مسئولياتنا وواجباتنا الوطنية واستنادا على الدستور وخاصة في مادته (17) بأن «للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن» ونتقدم نحن الموقعين أدناه بالتوصية التالية وذلك عند تبين أن هناك شبهات فساد وإستلاء على المال العام وتجاوزات ومخالفات مالية وإدارية وقانونية بوجود ايداعات وسحوبات نقدية وتحويلات وتعاملات مالية وشبهات غسيل أموال وشيكات وعقود وأسهم وعقارات داخل وخارج دولة الكويت بالإضافة إلى عمولات مشبوهة لأشخاص وشركات وصناديق استثمارية لها علاقة بنواب حاليين وسابقين ومسؤولين حكوميين حاليين وسابقين وغيرهموقد تم اجراء التحريات للوقوف على طبيعة تلك المعاملات المالية المشبوهة، وتضخم أرصدة البعض منهم بحركة الأرصدة البنكية غير الطبيعية وعدم وجود أسباب أو مبررات لتلك العمليات المالية وعدم تناسبها التي تمت على حساب المودعين ومنها لم يتبين روابط بالتحويلات، والرغبة في إخفاء أوجه استخدام المبالغ وعدم ربطها بالمستفيدين الحقيقيين.

وقد تم إحالة الملفات إلى النيابة بعد البحث والتحري والتدقيق والتحقيق من الجهات المختصة وهما جهاز أمن الدولة ووحدة التحريات المالية الكويتية ومنها حاليا متداولة في المحاكم باستثناء ملف واحد تم إحالته إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد وذلك بعد إعداد تقرير لجنة تقصي الحقائق السابق واللاحق.

وبموجب الجهات وقوانين الدولة المعمول بها حاليا ومنها قوانين الجزائية العامة والخاصة والإجراءات،وقانون حظر تعارض المصالح، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وديوان المحاسبة، والهيئة العامة لمكافحة الفساد، ووحدة التحريات تعطيها الحق بالبحث والتحقيق والتحري والفحص وكذلك تحظر وتجرم الشبهات المذكورة بشأن التجاوزات المالية والإدارية والقانونية واستغلال السلطة والنفوذ والتكسب غير المشروع واستباحة الأموال العامة والخاصة وغيرها من الأمور التي تتعارض مع القوانين المعمول فيها بالدولة.

ونصت المادة (91) من الدستور على « قبل أن يتولى عضو مجلس الأمة أعماله في المجلس أو لجانه يؤدي أمام المجلس في جلسة علنية اليمين الآتية: أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن وللأمير، وأن أحترم الدستور وقوانين الدولة، وأذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله، وأؤدي أعمالي بالأمانة والصدق». وأضاف: إذ نوصي الحكومة بان تقدم إلى مجلس الأمة تقريرا دوريا في كل ستة أشهر يتضمن تفاصيل القضايا المذكورة وكافة الإجراءات المتخذة وذلك لمتابعة هذه الملفات خاصة وأن منها حاليا في النيابة، كما نوصي بأنه في حال إصدار قرار بحفظ التحقيق في أي قضية من القضايا المشار إليها فأن على الحكومة التظلم من قرارات الحفظ.

يذكر أن مقدمي التوصية هم النواب: رياض العدساني وعبدالله الرومي وعدنان سيد عبدالصمد وشعيب الويزري ود.عادل الدمخي ومحمد هايف المطيري ود.عبدالكريم الكندري ود.خليل أبل وأسامة الشاهين وراكان النصف وخالد العتيبي وصفاء الهاشم ومحمد الدلال والحميدي السبيعي وثامر السويط.

عاشور يسأل العقيل عن ميزانية «التخطيط» لتطوير الحرير وبوبيان

صالح عاشور

وجه النائب صلاح عاشور سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل، عن المبلغ المرصود في ميزانية الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط لتطوير مدينة الحرير وجزيرة بوبيان وموافقة مجلس الوزراء على إدراج تلك المبالغ في الميزانية

ونص السؤال على ما يلي:نمى إلى علمي وجود مستشار وافد يعمل مدير إدارة لدى شركة أغذية وإقامته عليها، وأدرج اسمه ضمن فرق عمل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية منذ نوفمبر 2016 حتى تاريخه، ومن ثم أصبح ضمن فريق جهاز تطوير مدينة الحرير وجزيرة بوبيان.

علما بأن المستشار ذاته تم الاستغناء عنه بسياسة الإحلال عام 2012 وفق القرار الوزاري رقم (240) ، وفي العام ذاته أصدر الوزير المختص حظر الاستعانة بمن يستغنى عنهم بسياسة الإحلال وفق القرار الوزاري رقم (221).لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – موافقة ديوان الخدمة المدنية على الاستعانة بخبرات المستشار المذكور وما يثبت استثناءه من القرارين المشار إليهما أعلاه من قبل الوزير المختص.

2 – نسخة من جواز المذكور أعلاه وإقامته، ومن الكفيل؟

3 – بيان عن فرق العمل التي شارك بها المذكور أعلاه.

4 – كشف بجميع المبالغ المحولة للمذكور، مشفوعا بالمستندات منذ نوفمبر 2016 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

5 – المبلغ المرصود في ميزانية الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية لتطوير مدينة الحرير وجزيرة بوبيان وموافقة مجلس الوزراء على إدراج تلك المبالغ في الميزانية وسبب إدراجها وأوجه صرف تلك المبالغ موزعة على بنود الميزانية.

6 – صورة من قرار تشكيل فريق عمل لتطوير مدينة الحرير وجزيرة بوبيان في الأمانة العامة مشفوعا بأسماء الأعضاء والأعمال التي كلف الأعضاء بها والتي صرفت نظيرها المكافآت لهم، ودور المستشار المذكور في الفريق.

7 – موافقة الأمين العام والأمين المساعد للشؤون الإدارية والمالية ومدير الشؤون المالية للسماح للمذكور بالاطلاع على الممارسات والمناقصات والأرصدة وميزانية الأمانة وميزانية جهاز مدينة الحرير وهو يحمل إقامة على شركة خاصة، وإذا كان هذا الأمر يشكل مخالفة، فما الإجراءات التي اتخذت؟

الملا للحجرف: ما معايير التوزيع الجغرافي للاستثمارات الكويتية؟

بدر الملا

وجه النائب بدر الملا سؤالاً إلى وزير المالية د. نايف الحجرف عن أسس ومعايير التوزيع الجغرافي للاستثمارات التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار ودرجة المخاطر المحددة لكل تركز استثماري في كل دولة يستثمر فيها.ونص السؤال على ما يلي:

تعد الهيئة العامة للاستثمار بمثابة الذراع الاستثمارية لدولة الكويت وهي تشكل أول صندوق سيادي في العالم، ونظرا لأن هذه الذراع الاستثمارية بمثابة المصدر الثاني للدخل بعد النفط، الأمر الذي يتطلب من وزير المالية مصارحة الشعب عن توافر أسس الاستثمار في العمليات الاستثمارية.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما أسس ومعايير التوزيع الجغرافي للاستثمارات التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار؟ وما درجة المخاطر المحددة لكل تركز استثماري في كل دولة يستثمر فيها؟ مع مراعاة تزويدنا ببيان يحدد التوزيع الجغرافي للأموال المستثمرة لكل دولة على حدة.

2 –هل هناك دراسة جدوى لبيان درجة التركيز الاستثماري عند التوزيع الجغرافي للاستثمارات؟ في حال وجودها يرجى تزويدنا بنسخة منها وفي حال عدم وجودها يرجي بيان أسباب ذلك.

3 –هل هناك استثمارات تستثمر في دول تعد من الدول عالية المخاطر حسب تصنيف مجموعة العمل المالي بالنسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟ في حال وجود ذلك يرجى تزويدنا بنسخة من تصنيف مجموعة العمل المالي لتلك الدول وبيان أسباب قيام الهيئة بالاستثمار فيها والاحتياطات والتدابير المتخذة من قبل الهيئة.

4 – هل هناك استثمارات تستثمر في دول غير آمنة سياسيا أو اقتصاديا أو أمنيا أو قضائيا في حال كانت الإجابة الإيجاب يرجى تزويدنا بمبررات ذلك وقيمة تلك الأموال المستثمرة والتدابير المتخذة لتلافي الضرر بالمال العام. وهل هناك دراسة جدوى تؤكد أن الدول التي تستثمر فيها آمنة سياسيا واقتصاديا وامنيا وقضائيا؟ في حال كانت الإجابة نعم يرجى تزويدنا بنسخة من تلك الدراسة وفي حال كانت الإجابة النفي يرجى تزويدنا بمبررات عدم وجود تلك الدراسة.

5 –هل هناك استثمارات تستثمر في دول تتسم عملتها الوطنية بالتذبذب أو التعويم؟ في حال الإجابة الإيجاب يرجى تزويدنا بمبررات ذلك وقيمة تلك الأموال المستثمرة والتدابير المتخذة لتلافي الضرر بالمال العام ؟ وهل هناك دراسة جدوى تؤكد أن الدول التي تستثمر فيها تتسم عملتها بالثبات النسبي ؟ وفي حال الإجابة النفي يرجى تزويدنا بمبررات عدم وجود تلك الدراسة.

6 – يرجى تزويدنا ببيان يوضح تنوع الأصول ما بين عقارات واسهم وسندات وأذونات خزينة وغيرها من الأصول مع بيان قيمة الأموال المستثمرة في كل اصل.

7 – هل قامت الهيئة العامة للاستثمار باستثمار جزء من أموالها في مجال الأمن الغذائي؟ في حال الإجابة النفي يرجى بيان أسباب ذلك؟ وهل هناك خطة زمنية لتخصيص جزء من الاستثمار بالأمن الغذائي

الفضالة: اقتراح بقانون لتسجيل الناخبين عن طريق البطاقة المدنية

أعلن النائب يوسف الفضالة : تجهيزه عدد من الاقتراحات بقوانين لتفادي عدد من المشكلات موضحا أنه جهز قانونا لتسجيل الناخبين عن طريق البطاقة المدنية وحظر استلام الموظفين المعاملات إلا من أصحابها للحد من فقدان اللجان البرلمانية النصاب بسبب تواجد النواب في الوزارات لتخليص المعاملات بالإضافة إلى تجهيز قانون يحظر على السفارات والقنصليات التواجد في المناطق السكنية

وقال الفضالة في مؤتمر صحافي : انتهيت من تجهيز اقتراح بقانون يتيح للناخب تسجيل قيده الانتخابي عن طريق البطاقة المدنية وسأقدمه قريبا ومن غير المقبول تسجيل أكثر من شخص على نفس المنزل دون علم صاحبه بهدف تزوير إرادة الأمة واطالب المعلومات المدنية بمتابعة والتحقق مما يحصل في تغيير الخريطة الانتخابية لأن هناك من يضع عناوين لناخبين على عناوين آخرين في بعض المناطق من غير علمهم بغرض نقل القيود الانتخابية مطالبا هيئة المعلومات المدنية مراجعة كشوفات كل من غيّر عنوانه في البطاقة للتثبت من صحة بياناته وخصوصا المناطق الجديدة.

وأكد الفضالة : أنه سيتقدم أيضا بقانون يحظر على الموظفين استقبال أي معاملة إن لم يكن صاحب المعاملة هو من يقدمها أو لديه توكيل رسمي والغرض من القانون الحد من معاملات النواب الذين يتواجدون في الوزارات لتخليص المعاملات ولا يحضرون اجتماعات اللجان التي تعاني في الغالب من عدم اكتمال النصاب لافتا إلى

تفشي ظاهرة عدم حضور النواب اجتماعات اللجان بسبب تواجدهم في الوزارات ولذلك سأتقدم بقانون يحظر على اي موظف في الجهات الحكومية استقبال اي معاملة دون حضور صاحب العلاقة.

واستغرب الفضالة : عدم تجاوب وزارة الخارجية مع مطالباتنا بنقل السفارات والقنصليات من المناطق السكنية وتخصيص مناطق دبلوماسية لتكون مقرا للسفارات والقنصليات لأن هناك جاليات أعدادها كبيرة سواء الجالية المصرية أو سواها ومن غير المعقول أن يكون مقرها في المناطق السكنية ، معلنا عن تقديم اقتراح بقانون يحظر على السفارات والقنصليات التواجد في المناطق السكنية.

يوسف الفضالة

إذا لم يتم إقرار قانون الحقوق المدنية والاجتماعية للبدون

محمد هايف: لا مفر من استجواب وزير الداخلية..

رياض عواد

قال عضو لجنة حقوق الإنسان البرلمانية النائب محمد هايف إن اللجنة طلبت من الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية محاسبة من منحوا «البدون» جوازات مزورة أو إعادة أصحاب هذه الجوازات الى وضعهم السابق.

وفي مؤتمر صحافي عقده امس عقب اجتماع اللجنة بحضور وزير الداخلية ورئيس الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة وتمحور حول الجوازات المزورة، أكد هايف أن «لا مفر من استجواب وزير الداخلية.. إذا لم يتم إقرار قانون الحقوق المدنية والاجتماعية للبدون في مداولتين بالجلسة المقبلة

محمد هايف

الهاشم تستفسر عن خطة معالجة الملف البيئي في مدينة صباح الأحمد

وجهت النائبة صفاء الهاشم سؤالاً إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الإسكان د. جنان بوشهري عن خطة التعامل مع الملف البيئي في مدينة صباح الأحمد.

ونص السؤال على ما يلي:

نظراً للبطء الحكومي الرهيب في التعامل مع الملف البيئي لحل مشاكل مدينة صباح الأحمد، ومأساوية المستنقعات والروائح الكريهة الصادرة ما شكل خطرا على صحة المواطنين الكويتيين، وبالرغم من الوعود الحكومية منذ مارس 2018، إلا أنه لم يتم أي إجراء.يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1. هل تم وضع خطة وجدول زمني منذ مارس 2018 حتى تاريخ اليوم لمعالجة المشكلة؟ إن كانت الإجابة نعم، فيرجى تزويدنا ببيان شامل مع توضيح التواريخ والجدول الزمني بالتفصيل. وإن كانت الإجابة لا، فيرجى تقديم مبرر «منطقي ومعقول « يشرح أسباب التأخير.

2. ما المانع الرئيس من ردم المستنقعات المائية التي تشكلت بعد موسم الأمطار الكثيف الذي شهدته الكويت؟ وما المانع لدى الوزارة من ربط المجرور بأنابيب وإبعادها عن المدينة لحين تنفيذ محطة أم الهيمان؟ –3هل تم البدء بإجراءات صرف تعويضات متضرري موجة الأمطار لأهالي مدينة صباح الأحمد؟ إن كانت الإجابة نعم، فيرجى تزويدنا بكشف بالأرقام ومبالغ التعويضات وإن كانت الإجابة لا، فرجاء تبيان ما موانع التخلف عن دفع التعويضات للمواطنين

صفاء الهاشم

حماد يسأل عن أسباب نقل عدد من مراقبي «القوى العاملة»

وجه النائب سعدون حماد سؤالاً إلى وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل، عن سبب إصدار قرارات نقل لعدد من المراقبين في هيئة القوى العاملة رغم استحقاقهم للترقية لمنصب مدير.ونص السؤال على ما يلي:

نمى إلى علمي انه بتاريخ 2018/12/19 صدرت مجموعة قرارات نقل لبعض المراقبين في إدارات العمل التابعة للهيئة العامة للقوى العاملة والتي يشغر بها منصب (مدير)، وذلك بهدف إقصائهم عن الترقية لهذا المنصب وافساح المجال لمراقبين آخرين اقل منهم في عدد سنوات الخبرة والخدمة لإصدار قرارات ترقيه لهم لشغل هذا المنصب، في محاولة لتجاوز قوانين وقرارات وأنظمة ديوان الخدمة المدنية، الخاصة بالمفاضلة بين المرشحين للحصول على الترقية ، حيث إن المفاضلة تتم بين المراقبين لكل إدارة من الإدارات على حدة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 هل المراقبون الذين صدرت بحقهم قرارات نقل من إداراتهم بتاريخ 2018/12/19 التي يشغر بها حتى الآن منصب (مدير) مستوفون جميع شروط الترقيه قبل صدور تلك القرارات ؟ إذا كانت الاجابة الإيجاب ، فما أسباب إصدار تلك القرارات الخاصة بنقلهم على الرغم من استحقاقهم الترقية لمنصب مدير واستيفائهم جميع الشروط قبل صدور قرارات نقلهم ؟

–2 تزويدي بكشف تفصيلي لبيان الحالة الوظيفية لجميع المراقبين في إدارات عمل محافظة حولي ومحافظة الاحمدي وإدارة عمل العقود الحكوميه التابعة للهيئة العامة للقوى العاملة قبل تاريخ 2018/12/19 لكل مراقب على حدة. –3 تزويدي بنسخة من جميع قرارات نقل المراقبين الصادرة بتاريخ 2018/12/19 في إدارات عمل محافظة حولي ومحافظة الاحمدي وإدارة عمل العقود الحكوميه التابعة للهيئة العامة للقوى العاملة.

سعدون حماد